

تحليل المؤشرات الأدائية لقطاع التأمين الخاص في سوق التأمين بالجزائر للفترة (2011-2022)

Analysis of the Performance Indicators of the Private Insurance Sector in the Algerian Insurance Market for the Period (2011-2022)

براهيم علي عباس¹¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، الجزائر، b.aliabbass@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2025/03/17

تاريخ القبول: 2024/02/11

تاريخ الاستلام: 2024/12/06

ملخص:

استهدفت الدراسة التعريف بنشاط قطاع التأمين الخاص، تشخيص واقعه العملي وبيان انعكاساته على مستوى أداء سوق التأمين في الجزائر، وذلك باستخدام إحصائيات الفترة (2011-2022) لتحليل المؤشرات الأدائية. لتتوصل الدراسة إلى أنه بالرغم من التحسن الإيجابي لمؤشري حجم الأقساط المكتتبة وحجم عدد المؤسسات في السوق، يبقى مؤشري الكثافة والاختراق عند مستويات متواضعة للغاية، وهي بعيدة كل البعد عن متوسط المستويات العالمية لها لنفس فترة الدراسة، وقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تؤدي إلى تحسين أداء سوق التأمين في الجزائر بصفة عامة.

كلمات مفتاحية: التأمين، المؤشرات الأدائية، القطاع الخاص، سوق التأمين الجزائري.

تصنيفات JEL: G220، M210

Abstract:

The study aimed to introduce the activities of the private insurance sector, diagnose its practical reality, and demonstrate its impact on the performance of the insurance market in Algeria. This was done by using statistics from the period (2011-2022) to analyze performance indicators.

The study concluded that, despite the positive improvement in the indicators of written premiums and the number of institutions in the market, the indicators of density and penetration remain at very modest levels. These levels are far from the global average for the same study period. The study ended with a set of recommendations that could lead to improving the overall performance of the insurance market in Algeria.

Keywords: Insurance, performance indicators, private sector, Algerian insurance market.

Jel Classification Codes: G220, M21

1. مقدمة:

يعد التأمين من بين أهم الدعامات التي تقوم عليها المجتمعات المعاصرة، حيث نجده متغلغلا في معظم مجالات النشاط، بما يُسهم في استقرار الأوضاع الاجتماعية ويُعزز من ازدهار الحياة الاقتصادية، ولذلك وعلى غرار كل دول العالم، أولته السلطات العمومية بالجزائر اهتماما بالغ الأهمية، منذ غداة الاستقلال وإلى يومنا هذا، حيث عُرِف خلال هذه الفترة، العديد من التحولات والتطورات، وذلك بالموازاة مع طبيعة الأنظمة والمناهج الاقتصادية المتبعة في البلاد، إذ كحتمية يُملِها الاتجاه نحو تبني الاقتصاد الموجه عقب الاستقلال، عُرِف قطاع التأمين باحتكار الدولة له إلى غاية بداية التسعينات، أين شهد منعرجا حاسما في تاريخه، إذ تماشيا مع الإصلاحات الهيكلية في هذه الفترة لتسهيل الانخراط في الاقتصاد العالمي، تم تغيير النظام الاقتصادي بالتوجه نحو اقتصاد السوق، أين حقق هذا القطاع تحررا نوعيا وانفتاحا غير مسبوق على المنافسة محليا ودوليا باعتبارها أساسا للتقدم والرّقي والنجاح.

وبالوقوف على التشريعات القانونية التي حررت هذا القطاع من هيمنة الدولة، وحاولت بعثه من جديد ضمن منطق اقتصاد السوق، نجد الأمر رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات، الذي فتح المجال أمام المتعاملين الخواص جزائريين وأجانب، مما خلق نوع من التنافسية بينهم كقطاع خاص وبين القطاع العام، باعتبار ذلك كمدخل حيوي لزيادة حجم الطلب التأميني من جهة، وكرافد تنموي لتحسين الأداء الكلي للقطاع من جهة أخرى، وهو الشيء الذي تجلّى أكثر بصدور القانون رقم 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر المتعلق بالتأمينات السالف الذكر أعلاه، إذ رفع هو الآخر من فعالية تلك التنافسية، لتحقيق أقصى توازن في القطاع، بما يعزز الاستقرار المالي ويشجع على النمو الاقتصادي المستدام في البلاد.

ولاستكشاف مدى نجاعة الإصلاحات التي شهدتها هذا التحول في سوق التأمينات بالجزائر، تجسدت إشكالية البحث في دراسة الواقع العملي لنشاط قطاع التأمين الخاص خلال الفترة (2011-2022) وبيان انعكاسات ذلك على مستوى أداء سوق التأمينات ككل. وعليه تم صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

- ما هو واقع أداء قطاع التأمين الخاص في سوق التأمين بالجزائر؟

أهداف الدراسة:

- يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة في الآتي:
- التعرف على المراحل التاريخية لنشأة وتطور سوق التأمين بالجزائر؛
- التعرف على الهيكل المؤسسي لسوق التأمين بالجزائر؛
- تقييم أداء واقع قطاع التأمين الخاص مقارنة بإجمالي سوق التأمين للفترة 2011-2022؛
- تقديم التوصيات لتحسين أداء قطاع التأمين الخاص وتعزيز كفاءة سوق التأمين في الجزائر.

أهمية الدراسة:

من منطلق الدور المؤثر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، تم تسليط الضوء من خلال هذه الدراسة على مدى تطور قطاع التأمين الخاص في سوق التأمينات بالجزائر، وتحليل واقعه العملي للفترة (2011-2022) وإعطاء صورة واقعية له باستخدام المؤشرات الأدائية، مما يُسهم في فهم التحديات والفرص المستقبلية لهذا القطاع، ويُمكن من تقديم نتائج وتوصيات يُستفاد منها في الارتقاء بأدائه وتعزيز كفاءته.

منهجية الدراسة:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة، تم استخدام المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، حيث تم اعتماد أداة الوصف في تبيان الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة، وأداة التحليل لتقييم الواقع العملي لنشاط قطاع التأمين الخاص نسبة إلى إجمالي السوق في الجزائر للفترة 2011-2022.

الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات التي عالجت إشكاليات لها علاقة بموضوع الدراسة من جوانب مختلفة، يمكن ذكر البعض منها في ما يلي:

دراسة (يوسف محمود، يسيرة دريباتي، علي يوسف، 2014) الدراسة عبارة عن مقالة منشورة بمجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 03، جامعة تشرين، سورية، تحت عنوان- قطاع التأمين السوري وأثر دخول شركات تأمين خاصة على حجم الطلب التأميني.

استهدفت هذه الدراسة تحليل واقع التأمين في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2010 من جهة، ومن جهة أخرى معرفة أثر دخول شركات التأمين الخاصة إلى سوق التأمين المحلية، ومدى توزع حجم الطلب فيما بينها وبين المؤسسة العامة السورية للتأمين، وذلك قبل وبعد دخول الشركات الخاصة إلى السوق التأمينية في سورية. لتتوصل إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دخول شركات التأمين الخاصة وزيادة حجم الطلب التأميني، يقابله تدني في مؤشر كثافة التأمين، وضعف في مؤشر اختراق التأمين، وذلك بالنسبة للقطاع ككل خلال فترة الدراسة.

دراسة (شكيب بشماني، هديل مصطفى، 2015) الدراسة عبارة عن مقالة منشورة بمجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 01، جامعة تشرين، سورية، تحت عنوان- دور قطاع التأمين الخاص (تجاري، تكافلي) في التنمية الاقتصادية.

استهدفت هذه الدراسة البحث في الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع التأمين الخاص بشكليه التجاري والتكافلي في عملية التنمية الاقتصادية بالجمهورية العربية السورية، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي، وقياس حجم المساهمة التأمينية لشركات التأمين التجارية والتكافلية على عملية التنمية الاقتصادية. لتتوصل إلى تحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين التأمين التجاري والتأمين التكافلي، وتحديد الأثر الذي يحدثه كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية.

دراسة (قندوز طارق، 2016) الدراسة عبارة عن مقالة منشورة بمجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، تحت عنوان- متطلبات ومقتضيات المنافسة التأمينية بين القطاعين العام والخاص بالجزائر (الواقع والمأمول).

استهدفت هذه الدراسة البحث في متطلبات ومقتضيات المنافسة بين القطاعين العام والخاص في سوق التأمينات بالجزائر، من خلال تحليل هيكل الإنتاج حسب كل قطاع، وتحليل الحصة السوقية لشركات كل قطاع للفترة 1995-2012، وذلك عقب صدور الأمر 07/95 والمتعلق بالتأمينات، الذي فتح المجال أمام المتعاملين الخواص لممارسة نشاط التأمين. لتتوصل إلى أن للمنافسة دور هام في تحفيز النشاط الاكتتابي في سوق التأمينات بصفة عامة، وأن هناك هيمنة لشركات القطاع العام على سوق التأمينات بالجزائر بصفة خاصة، وذلك طيلة فترة الدراسة.

2. الخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة

1.2 نشأة وتطور سوق التأمين في الجزائر على ضوء القوانين المحورية

لقد ارتبطت نشأة سوق التأمين في الجزائر بالفترة الاستعمارية التي مر بها هذا البلد، غير أن تطوره ووصوله إلى ما هو عليه اليوم ارتبط بفترة الاستقلال وفترة ما بعد الاستقلال، متأثرا بالأنظمة الاقتصادية المتبعة، والنصوص التشريعية والتنظيمية التي عكست إرادة وتوجه الدولة في كل فترة. ويمكن عرض أهم التحولات التي شهدتها سوق التأمين بصفة عامة ونشاط القطاع الخاص به بصفة خاصة خلال فترة ما بعد الاستقلال، وفق المراحل الآتية:

1.1.2 مرحلة فرض الرقابة على سوق التأمين (1962-1966)

تبدأ هذه المرحلة بصدر القانون رقم 157/62 بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والرامي إلى التمديد حتى إشعار آخر لمفعول التشريع الفرنسي الساري قبل الاستقلال، إلا ما كان منه مخالفا للسيادة الوطنية أو يكتسي طابعا تمييزيا، وذلك بهدف الحفاظ على المصالح الوطنية وعدم إدخال البلاد في فترة فراغ قانوني إلى حين صدور القوانين والتشريعات المنظمة لكل قطاع بما في ذلك سوق التأمينات، والذي بقي أصلا مستغلا من قبل المؤسسات الأجنبية غداة الاستقلال، حيث بلغ عددها أكثر من 160 مؤسسة في تلك الفترة، (KPMG, 2015) وقد تمكنت هذه الأخيرة من خلال نشاط إعادة التأمين من التحويل وبصفة مستمرة لرؤوس الأموال نحو الخارج، وذلك في ظل غياب الرقابة عليها من قبل السلطات العمومية، والتي سرعان ما شعرت بالخطر الذي يهدد السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد، (LEZOUL, 2015) وإزاء هذه الوضعية قامت بإصدار بعض التشريعات القانونية التي تحد من هيمنة وتأثير المؤسسات الأجنبية مع الحفاظ على استقرار القطاع، منها:

- القانون رقم 197/63 المؤرخ في 08 جوان 1963 يتضمن تأسيس إعادة التأمين القانوني وإنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين؛

- القانون رقم 201/63 المؤرخ في 08 جوان 1963 يتعلق بالالتزامات والضمانات المطلوبة من مؤسسات التأمين التي تمارس نشاطا بالجزائر.

وبالنظر إلى محتوى ومضمون هذه القوانين، نجد أن السلطات سعت من خلالها إلى إعادة تنظيم السوق وضبطه بما يتناسب مع السيادة الوطنية في هذه الفترة، كما بدأت تدريجيا في إنشاء مؤسسات تأمين محلية. لكن في المقابل لذلك فقد توقفت أغلب المؤسسات الأجنبية العاملة في السوق الجزائري عن مزاوله نشاطها، وهذا دون مراعاة التصفية المعمول بها وبدون دفع التعويضات التي عليها، ولم يبقى في السوق الجزائري للتأمين آنذاك سوى بعض المؤسسات والتي قدر عددها بـ 17 مؤسسة. (حميدوش، 2011)

2.1.2 مرحلة تأمين واحتكار سوق التأمين (1966-1988)

تبدأ هذه المرحلة بصدر أولى التشريعات الجزائرية في مجال التأمين، تأصل من خلالها تدخل الدولة في تسيير وملكية السوق، حيث بسطت سيادتها على كافة مؤسسات التأمين القائمة آنذاك باتخاذ تدابير تقضي تأمينها، وقد تمثلت تلك التشريعات في الآتي:

- الأمر رقم 127/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتضمن إنشاء احتكار الدولة لعمليات التأمين؛

- الأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتضمن تأمين الشركة الجزائرية للتأمين.

وفي سنة 1973، وكنتيجة حتمية لغرض فرض السيادة الوطنية من جهة، ولغرض التأصل في النظام الاشتراكي من جهة أخرى، تم إلغاء القانون رقم 157/62 الذي يقضي باستمرار تطبيق القوانين الفرنسية-السابق ذكره أعلاه- وذلك بموجب الأمر رقم 29/73 المؤرخ في 05 جويلية 1973، ليدخل هذا الأمر حيز التنفيذ ابتداء من 05 جويلية 1975، وبذلك ألغي سريان مفعول التشريعات الفرنسية في مجال التأمين، دون أن يحل محله قانون تأمينات جزائري متكامل.

وفي سنة 1973، وبهدف تنمية السوق المحلية لإعادة التأمين والدفاع عن الاستقلالية الاقتصادية للدولة، صدر الأمر رقم 54/73 المؤرخ في 1973/10/01 متضمنا تأسيس الشركة المركزية لإعادة التأمين، وذلك كمؤسسة متخصصة في هذا النشاط، ليليه المرسوم رقم 50/74 المؤرخ في 1974/01/31 متضمنا إيقاف نشاط إعادة التأمين مع الخارج الممارس من الشركات الوطنية للتأمين وإحالاته إلى ذات الشركة، وبهذا استكملت الدولة احتكارها لمجمل عمليات التأمين.

وفي سنة 1976، وبعد إعادة هيكلة قطاع التأمين بغرض مواكبة التحولات الاقتصادية، ظهر مبدأ التخصص، أي أن كل شركة تأمين تختص بالتأمين على فرع معين من فروع التأمين، وهو الشيء الذي أدخل بمبدأ المنافسة بين المؤسسات من جهة، وعزز من احتكار الدولة لقطاع التأمين من جهة أخرى.

وفي سنة 1980، ولغرض مسايرة التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة آنذاك، صدر الأمر رقم 07/80 المؤرخ في 09 أوت 1980 والمتعلق بالتأمينات، وهو أول قانون جزائري متكامل في مجال التأمين، وُجد لإخضاع سوق التأمين للنظام الاشتراكي بصفة أكبر، وجعله يتوافق مع نشاط باقي القطاعات، باعتبار أن التأمين أداة من أدوات الدولة لتوجيه ومراقبة الاقتصاد.

3.1.2 مرحلة الانفتاح وتحرير سوق التأمين (1988- إلى اليوم)

تبدأ هذه المرحلة بالإصلاحات التي شُرع في تطبيقها منذ سنة 1988 وإدراج مخطط لانتقال المؤسسات نحو الاستقلالية وتحضيرها إلى الدخول في اقتصاد السوق، إذ تم إصدار عدة نصوص قانونية تجسدت في الإجراء المذكور، منها إصدار القانون رقم 04/88 المعدل والمتمم للأمر رقم 75/59 المتضمن القانون التجاري، وكذا إصدار القانون رقم 01/88 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المؤرخين في 12 جانفي 1988، وبتجسيد هذه القوانين تمكنت مؤسسات التأمين مثلها مثل باقي المؤسسات العمومية الاقتصادية من الحصول على استقلالية أكبر، وأتيحت لها الفرصة لمزاولة نشاطها في جميع فروع التأمين، مما نتج عنه التخلي عن احتكار النشاط والعمل وفق مبدأ اللاتخصص.

وفي سنة 1995، وبهدف مسايرة التوجه نحو اقتصاد السوق صدر الأمر رقم 07/95 بتاريخ 25 جانفي 1995 والمتعلق بالتأمينات، وهو ثاني تشريع جزائري متكامل في مجال التأمين، عرف من خلاله سوق التأمينات نظاما واتجاها جديدا، إذ ألغى سياسة الاحتكار بشكل نهائي، وفتح المجال لممارسة نشاط التأمين أمام المستثمرين الخواص جزائريين وأجانب، كما فتح المجال لممارسة الوساطة التأمينية من خلال الوكلاء العامون والسماسة، وبذلك تنوعت شبكة توزيع التأمينات ما بين المباشر وغير المباشر، وظهرت العديد من شركات التأمين الخاصة، مما أدى إلى خلق مناخ تنافسي بين القطاعين العام والخاص قوامه إرضاء المؤمن لهم.

وفي سنة 2006، وبغية تدارك الثغرات القانونية التي شهدتها الأمر 07/95 السالف الذكر من جهة، والجوانب التي أغفلها من جهة أخرى، قامت السلطات بتعديل وتتميم هذا الأمر بموجب القانون 04/06 المؤرخ بتاريخ 20 فيفري 2006، والذي أقر جملة من التدابير لتطوير سوق التأمين في الجزائر، منها السماح لشركات التأمين الأجنبية بفتح فروع لها في الجزائر بهدف تسريع عملية تحرير السوق، إنشاء التأمين المصرفي لضمان التنوع في قنوات التوزيع، فصل نشاط تأمينات الأضرار عن نشاط تأمينات الأشخاص بهدف تحفيز النشاط، كما تم إنشاء لجنة الإشراف على التأمينات لتتولى ممارسة رقابة الدولة على التأمين وإعادة التأمين.

وفي سنة 2021، ساهم صدور المرسوم التنفيذي رقم 81/21 بتاريخ 23 فيفري 2021 المحدد لشروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي، في فتح المجال أمام المستثمرين الراغبين في العمل بمجال التأمين الإسلامي، كما سمح بتطوير منتجات تأمين جديدة تماشي مع المبادئ الإسلامية، ليعطي بذلك أفاق جديدة للمنافسة في قطاع التأمين، بما يتيح له تعزيز نشاطه وزيادة فعاليته.

2.2 الشركات المكونة لسوق التأمين بالجزائر لسنة 2022

وفقا للإحصائيات الصادرة في نهاية سنة 2022، ضم سوق التأمين بالجزائري 25 شركة تأمين موزعة وفق الاعتبارات التي كرسها المشرع الجزائري إلى: (Conseil National des Assurances, 2024)

➤ وفقا لتشكيلة أنشطتها التأمينية:

- 13 شركة تأمين على الأضرار؛
- 09 شركات تأمين على الأشخاص؛
- 03 شركات تأمين متخصصة.

➤ وفقا لطبيعة ملكيتها وهيكل رأس مالها:

- 09 شركات تأمين عمومية؛
- 08 شركات تأمين خاصة؛
- 04 شركات تأمين مختلطة؛
- 02 شركات تأمين تعاضدية؛
- 02 شركات تأمين تكافلي.

3.2 بطاقة فنية عن الشركات المكونة لقطاع التأمين الخاص بالجزائر لسنة 2022

في سنة 2022، ضم قطاع التأمين الخاص بالجزائر 08 شركات تأمين موزعة وفقا لتشكيلة أنشطتها ما بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص، وهي كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (01) بطاقة فنية عن شركات التأمين الخاصة

اسم الشركة	شعار الشركة	طبيعة النشاط	تاريخ النشأة	آخر قرار اعتماد
الجزائرية للتأمينات		تأمينات الأضرار	1997/05/06	2011/07/14
ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين		تأمينات الأضرار	1997/11/18	2011/07/14
الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين		تأمينات الأضرار	1998/08/01	2011/07/14
شركة السلامة		تأمينات الأضرار	2000/03/26	2011/07/14
العامة للتأمينات المتوسطة		تأمينات الأضرار	2002/09/10	2011/07/14
أليانس للتأمينات		تأمينات الأضرار	2005/07/30	2011/07/14
كارديف الجزائر		تأمينات الأشخاص	2006/10/11	2006/10/11
مصير حياة		تأمينات الأشخاص	2011/08/11	2011/08/11

Source: (Conseil National des Assurances, 2024)

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق، من جهة يتبين أن عدد شركات قطاع التأمين الخاص هو عدد جد محدود مقارنة بالأسواق العربية والعالمية، مما يعني أن هذا القطاع لا يزال في مرحلة تطور نسبي، وهو مؤشر على فرص مستقبلية للنمو والتوسع، إذ يمكن أن تظهر شركات جديدة لتلبية احتياجات سوق التأمين بشكل أكبر، ومن جهة أخرى يتبين أن هناك تنوع في تشكيلة أنشطتها التأمينية ما بين تأمينات الأضرار وتأمينات الأشخاص، مما يعكس شمول قطاع التأمين الخاص واستجابته لمختلف احتياجات المؤمن لهم بالجزائر.

3. تحليل الواقع العملي لتطور نشاط قطاع التأمين الخاص في الجزائر

1.3 تطور مؤشر عدد مؤسسات قطاع التأمين الخاص إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2011-2022

يُستخدم هذا المؤشر لتحليل الاستدامة الاقتصادية لقطاع التأمين، من خلال معرفة مدى نمو أو انخفاض عدد المؤسسات التي تعمل ضمن هذا القطاع، ليعكس بذلك درجة مستوى الاستقرار والجاذبية ومستوى المنافسة بالسوق. (مجلس الضمان الصحي، 2019) ويمكن الوقوف على مدى تطور عدد مؤسسات التأمين الخاصة نسبة إلى إجمالي السوق من خلال هذا المؤشر حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

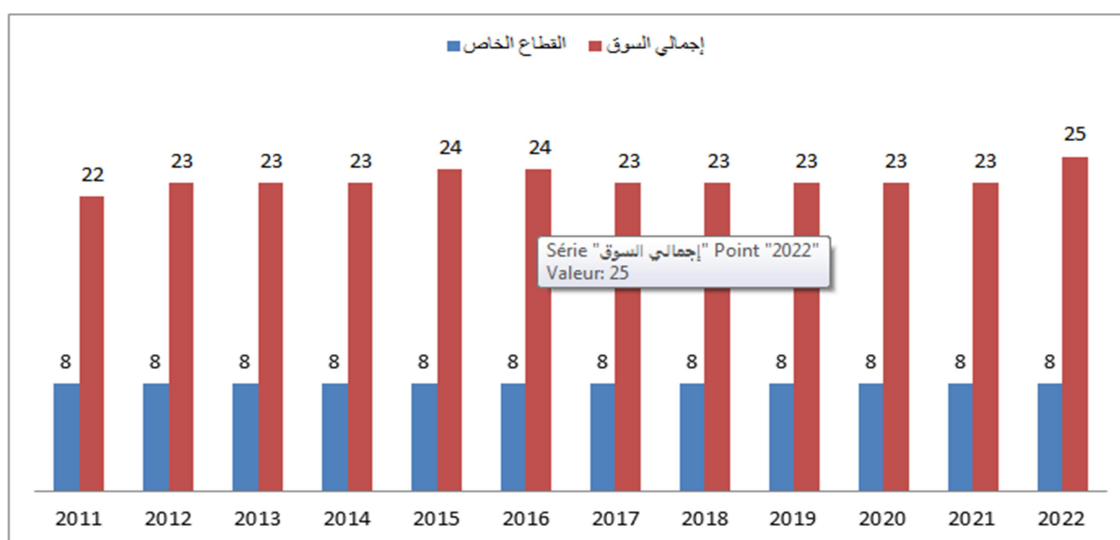
الجدول رقم (02) تطور عدد مؤسسات قطاع التأمين الخاص إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2011-2022

السنة	القطاع الخاص		إجمالي السوق		التموقع إلى إجمالي السوق (%)
	العدد	النمو (%)	العدد	النمو (%)	
2011	08	-	22	-	36.36
2012	08	00	23	04.55	34.78
2013	08	00	23	00	34.78
2014	08	00	23	00	34.78
2015	08	00	24	04.35	33.33
2016	08	00	24	00	33.33
2017	08	00	23	04.17-	34.78
2018	08	00	23	00	34.78
2019	08	00	23	00	34.78
2020	08	00	23	00	34.78
2021	08	00	23	00	34.78
2022	08	00	25	08.70	32.00

Source: (UAR, 2011-2022)

ويمكن تمثيل ما وردة في الجدول السابق بيانيا بما يعزز الملاحظة أكثر ويساعد في عملية التحليل من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (01) تمثيل تطور عدد مؤسسات قطاع التأمين الخاص مقارنة بإجمالي السوق بيانيا للفترة 2011-2022



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم (02)

نستنتج مما سبق أعلاه، أنه رغم التطور الملحوظ في الجانب التشريعي المنظم لسوق التأمين بالجزائر من أجل مواكبة مصاف الأسواق العالمية، إلا أن هناك استقرار ملحوظ في عدد المؤسسات الموجودة في هذا السوق، إذ لم يتجاوز عددها في نهاية سنة 2022 الخمسة والعشرين (25) مؤسسة، بزيادة نسبتها 13.65%، مقارنة بسنة الأساس لفترة الدراسة 2011، وهو عدد ضئيل مقارنة بعدد المؤسسات الموجودة في أسواق التأمين العربية والعالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وبعد القراءة الفاحصة لنفس الجدول أعلاه، يتضح جليا أن هناك ثبات تام في عدد مؤسسات التأمين الخاصة، إذ استقر عند 08 مؤسسات ونسبة نمو 0% طيلة فترة الدراسة، ضف إلى ذلك أن هذا الثبات قابله بعض التدرج والتراجع في نسبة التمتع إلى إجمالي السوق، إذ تراجع من نسبة 36.36% المسجلة سنة 2011 إلى 32% في نهاية سنة 2022.

2.3 تطور مؤشر حجم أقساط تأمين القطاع الخاص إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2011-2022

يستخدم هذا المؤشر لتقييم الوضعية الاقتصادية الكلية لسوق التأمين، من خلال معرفة مدى استقرار ونمو هذا السوق عبر قياس حجم أقساط التأمين المكتتب فيها، ويمكن الوقوف على مدى نمو نشاط قطاع التأمين الخاص مقارنة بإجمالي السوق من خلال هذا المؤشر حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03) تطور أقساط تأمين القطاع الخاص إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2011-2022

التموقع إلى إجمالي السوق (%)	إجمالي سوق التأمين		القطاع الخاص				السنة
	النمو (%)	الإنتاج (مليون دج)	النمو (%)	الإجمالي (مليون دج)	الإنتاج حسب الفروع		
					أضرار	أشخاص	
24.96	-	86675	-	21635	901	20734	2011
25.09	14.94	99630	15.56	25003	2050	22953	2012
24.71	14.41	113995	12.67	28173	2338	25835	2013
24.16	10.09	125504	07.62	30322	2483	27839	2014
23.52	01.90	127900	-00.76	30090	2923	27167	2015
24.23	01.29	129561	04.33	31395	3221	28174	2016
24.69	03.18	133685	05.14	33010	4407	28603	2017
26.74	03.02	137732	11.58	36834	5319	31515	2018
26.39	04.87	144451	03.49	38121	5957	32164	2019
25.71	-04.77	137556	-07.21	35370	5485	29885	2020
25.60	05.24	144773	04.80	37071	6209	30862	2021
23.79	07.67	155886	00.04	37086	4880	32206	2022

Source: (UAR, 2011-2022)

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق، يتبين أن إنتاج التأمين في السوق الجزائري عرف نمو مستمرا خلال الفترة محل الدراسة، حيث قفزة من 86675 مليون دج في سنة 2011 إلى 155889 مليون دج في سنة 2022، مما يعني أن معدل النمو بلغ حوالي 79.85%، وبقيمة مضافة قدرها 69221 مليون دج خلال هذه الفترة. وفي ذات السياق، عرف قطاع التأمين الخاص نمو موازيا وبوتيرة متزايدة، حيث قفزة من 21635 مليون دج في سنة 2011 إلى 37086 مليون دج في سنة 2022، مما يعني أن معدل النمو بلغ حوالي 71.42%، وبقيمة مضافة قدرها 15451 مليون دج خلال هذه الفترة.

وبمقارنة القيمة المضافة للقطاع الخاص إلى إجمالي سوق التأمين، نجد أن هناك مساهمة ملموسة تقدر بنسبة 22.32%، يُقابِلها استقرار ملحوظ في نسبة التمتع إلى إجمالي السوق، والتي تراوحت ما بين (23% و 27%) لفترة الدراسة ذاتها، مسجلة بذلك نسبة تموقع متوسطة في حدود 25%.

3.3 تطور مؤشر الاختراق لقطاع التأمين الخاص نسبة إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2011-2022

يُستخدم هذا المؤشر لبيان الأهمية النسبية لسوق التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، من خلال معرفة مدى مساهمة التأمين في تكوين الناتج الداخلي الخام، وذلك بقياس نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام. (البنك المركزي السعودي، 2020) ويمكن الوقوف على نسبة إسهام قطاع التأمين الخاص وإجمالي سوق التأمين في الجزائر من خلال هذا المؤشر حسب ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (04) تطور مؤشر الاختراق لقطاع التأمين الخاص نسبة إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2011-2022

السنة	الناتج الداخلي الخام (الوحدة : مليون دج)	القطاع الخاص (الوحدة: %)	إجمالي السوق (الوحدة: %)
2011	15924670.0	0.14	0.54
2012	17611810.0	0.14	0.57
2013	18231035.0	0.16	0.63
2014	19253765.0	0.16	0.65
2015	18879025.0	0.16	0.68
2016	19783349.0	0.16	0.66
2017	21071656.0	0.16	0.63
2018	22683845.0	0.16	0.61
2019	23090099.0	0.17	0.63
2020	20902124.0	0.17	0.66
2021	25157827.0	0.15	0.58
2022	32028423.0	0.12	0.49

Source: (Office National des Statistiques, 2023) (BANK OF ALGERIA, 2023)

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق، يتبين أن مؤشر اختراق سوق التأمين ككل يكاد يكون ثابتاً، مع تفاوت بسيط من سنة إلى أخرى، إذ لم تصل نسبته في أحسن حالاتها إلى 01% خلال كل فترة الدراسة، حيث سجل نسبة 0.68% خلال سنة 2015 كحد أقصى، ونسبة 0.49% خلال سنة 2022 كحد أدنى. وفي ذات السياق، عرف مؤشر اختراق قطاع التأمين الخاص انخفاضاً وبشكل متذبذب، حيث سجل نسبة 0.17% خلال سنتي 2019 و 2020 كحد أقصى، ونسبة 0.12% خلال سنة 2022 كحد أدنى.

وعليه، نستنتج أن مساهمة كل من قطاع التأمين الخاص بصفة خاصة وسوق التأمين ككل بشكل عام، في نمو الاقتصاد الوطني تبقى محدودة جداً، ولا ترقى إلى المستوى المطلوب عالمياً.

4.3 تطور مؤشر الكثافة لقطاع التأمين الخاص نسبة إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2011-2022

يُستخدم هذا المؤشر للحكم على مدى أداء سوق التأمين في الاقتصاد الوطني، من خلال معرفة مدى إنفاق كل فرد من أفراد المجتمع على التأمين، وذلك بقياس نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي عدد السكان. (البنك المركزي السعودي، 2020) ويمكن الوقوف على حصة أو نصيب الفرد من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها في القطاع الخاص وإجمالي سوق التأمين بالجزائر من خلال هذا المؤشر حسب ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (05) تطور مؤشر الكثافة لقطاع التأمين الخاص نسبة إلى إجمالي السوق خلال الفترة 2011-2022

السنة	الكثافة السكانية (الوحدة : مليون نسمة)	القطاع الخاص (الوحدة:دج)	إجمالي السوق (الوحدة: دج)
2011	36.7	589.51	2361.72
2012	37.4	668.52	2663.90
2013	38.2	737.51	2984.16
2014	39.1	775.50	3209.82
2015	39.9	754.14	3205.51
2016	40.8	769.49	3175.51
2017	41.7	791.61	3205.88
2018	42.5	866.68	3240.75
2019	43.4	878.36	3328.36
2020	44.2	800.23	3112.13
2021	45.4	816.54	3188.83
2022	46.1	804.47	3381.48

Source: (Office National des Statistiques, 2024)

من خلال استقراء بيانات الجدول السابق، يتبين أن مؤشر كثافة التأمين لسوق ككل قد حقق تطوراً مستمراً طيلة فترة الدراسة، حيث سجل ما قيمته 2361.72 دج خلال سنة 2011 كحد أدنى، وما قيمته 3381.48 دج خلال سنة 2022 كحد أقصى. وفي ذات السياق، عرف مؤشر كثافة التأمين للقطاع الخاص زيادة متذبذبة من سنة إلى أخرى مقارنة بسنة الأساس لفترة الدراسة، حيث سجل ما قيمته 589.51 دج خلال سنة 2011 كحد أدنى، وما قيمته 878.36 دج خلال سنة 2019 كحد أقصى. وعليه، نستنتج من الوهلة الأولى أن هذا المؤشر قد حقق تطوراً إيجابياً ملحوظاً، وهو تطور منطقي مقارنة بالتحسن الذي شهده الدخل الوطني للفرد بالتوازن مع نفس فترة الدراسة، لكن بمقارنة هذا المؤشر مع المستويات العالمية له، تبقى نتائجه ضئيلة ومتواضعة للغاية.

4. خاتمة:

من خلال استعراض محتوى هذه الورقة البحثية يتضح جلياً أن سوق التأمين في الجزائر شهد منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، عدة إصلاحات تتماشى مع تغيرات الأنظمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، إذ تم احتكار هذا القطاع وفقاً لما يقتضيه التوجه الاقتصادي نحو النظام الاشتراكي عقب الاستقلال وإلى غاية بداية التسعينات، إذ كنتيجة للتوجه نحو إرساء نظام اقتصاد السوق المفتوح، شهد هذا سوق تحولاً نوعياً، من خلال رفع هيمنة الدولة وإزالة كل القيود التشريعية والتنظيمية التي تحول دون تحرره، أين فُتح المجال أمام المتعاملين الخواص جزائريين وأجانب، مما خلق نوع من المنافسة بينهم كقطاع خاص وبين القطاع العام، باعتبار ذلك يعزز من مرونة وكفاءة سوق التأمين ويشجع على النمو الاقتصادي المستدام في البلاد.

ولاستكشاف مدى نجاعة الإصلاحات التي شهدتها هذا التحول في سوق التأمينات بالجزائر، تم التعرض لنشاط القطاع الخاص به، وتحليل الواقع العملي له مقارنة بإجمالي السوق خلال الفترة (2011-2022)، والذي أضفى إلى النتائج الآتية:

➤ أن هناك استقرار ملحوظ في عدد شركات التأمين الموجودة في سوق التأمين، إذ بلغ 25 شركة في نهاية سنة 2022، يُقابله ثبات تام في عدد شركات قطاع التأمين الخاص، عند مستوى 08 شركات طيلة فترة الدراسة، ونسبة تموقع متوسطة إلى إجمالي السوق 35.44% لنفس الفترة؛

- أن إنتاج قطاع التأمين الخاص سجل تطوراً مستمراً خلال فترة الدراسة بمعدل نمو 71.42% وبقيمة مضافة 15451 مليون دج، وهذا بالموازاة مع التطور الذي شهده إجمالي إنتاج سوق التأمين لنفس الفترة، بمعدل نمو 79.85% وبقيمة مضافة 69221 مليون دج؛
- أن بمقارنة القيمة المضافة لقطاع التأمين الخاص إلى إجمالي سوق التأمين، خلال فترة الدراسة، نجد أن هناك مساهمة ملموسة تقدر بـ 22.32%، يقابلها استقرار ملحوظ في نسبة التوقع إلى إجمالي السوق بمتوسط 25%؛
- أن مساهمة سوق التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، وفقاً لمؤشر الاختراق، تبقى ذات أثر نسبي، محدودة جداً، إذ لم تتجاوز نسبتها 0.17% بالنسبة لقطاع التأمين الخاص و0.68% بالنسبة لإجمالي السوق طيلة فترة الدراسة؛
- أن إنفاق الفرد على التأمين وفقاً لمؤشر الكثافة، يبقى دون المتوسط العالمي، وذلك بالرغم من تحسنه الملحوظ خلال فترة الدراسة، إذ بلغت قيمته في حدها الأقصى 878.36 دج بالنسبة لقطاع التأمين الخاص و3381.48 دج بنسبة لإجمالي سوق التأمين.
- وبناءً على ما تقدم من نتائج يوصي الباحث بما يلي:
- ضرورة تعزيز وتيرة الإصلاحات لضمان انسجامها مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي، وتلبية احتياجات المنافسة دون تمييز بين القطاع العام والخاص؛
- تشجيع المستثمرين الخواص على الاتجاه نحو قطاع التأمين، من خلال تقديم التسهيلات التنظيمية والإعفاءات الضريبية؛
- البحث المستمر في العوامل والظواهر المؤثرة في تغيير مستويات حجم الطلب التأميني؛
- العمل على الاستفادة من التجارب الناجحة للدول المتقدمة في مجال صناعة التأمين، لتحسين أداء القطاع ومضاعفة مساهمته في الاقتصاد الوطني؛
- العمل على تطوير علم التأمينات من خلال فتح المعاهد المتخصصة بتدريسه، وإدراج تخصصات في مختلف مجالاته بالجامعات، وهذا لضمان وجود كوادر فنية متخصصة ترتقي بأداء سوق التأمين.

5. قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. البنك المركزي السعودي. (2020). التقرير الربع سنوي لقطاع التأمين الربع الثالث للعام 2020. المملكة العربية السعودية.
2. حورية حميدوش. (2011). دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر في الفترة 1995-2010 (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
3. مجلس الضمان الصحي. (2019). دراسة قطاع التأمين الصحي في المملكة واقع وآفاق 2019-2022. المملكة العربية السعودية.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

4. BANK OF ALGERIA. (2023). *rapport annuel (evolution economique et monetaire en algerie)*. alger.
5. Conseil National des Assurances . (2024). Consulté le 09 01, 2024, sur <https://cna.dz/acteur/societes-dassurance/>
6. KPMG. (2015). *guide des assurances en algérie* (éd. 2015). alger.
7. LEZOUL, M. (2015). Les assurances en Algérie :Quelles sont les alternatives de développement du secteur? (U. O. 2, Éd.) *Revue algérienne d'économie et gestion*, 08(01).
8. Office National des Statistiques. (2024). Consulté le 09 01, 2024, sur https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14_ComptNat1962_2020Ar.pdf

9. Office National des Statistiques. (2023). les comptes nationaux économiques 2001-2022 base 2001 équilibres ressources-emplois. alger.
10. UAR. (2011). *activité des assurances en algérie*. alger.
11. UAR. (2012). *activité des assurances en algérie*. alger.
12. UAR. (2013). *activité des assurances en algérie*. alger
13. UAR. (2014). *activité des assurances en algérie*. alger
14. UAR. (2015). *activité des assurances en algérie*. alger
15. UAR. (2016). *activité des assurances en algérie*. alger
16. UAR. (2017). *activité des assurances en algérie*. alger
17. UAR. (2018). *activité des assurances en algérie*. alger
18. UAR. (2019). *activité des assurances en algérie*. alger
19. UAR. (2020). *activité des assurances en algérie*. alger
20. UAR. (2021). *activité des assurances en algérie*. alger
21. UAR. (2022). *activité des assurances en algérie*. alger